

Distr.: General  
2 February 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإنجازاتها في مساعدة  
كمبوديا، حكومةً وشعباً، على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

## تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٢، دور مفوضية  
الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإنجازاتها في كمبوديا في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١  
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

واتسمت الفترة بالتوتر السياسي المستمر وزيادة التقلص في الحيز السياسي والمدني،  
بما في ذلك إغلاق منظمات غير حكومية تُعنى بحقوق الإنسان والبيئة ومنظمات إعلامية  
وتعليق عملها، واعتقال زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، وحل الحزب الذي كان أهم  
حزب معارض. وفي الوقت نفسه، حدثت تطورات إيجابية، مثل استحداث سياسات تتعلق  
بالشيخوخة ومكافحة العنف الممارس على الأطفال، ورفع الحد الأدنى لأجور العاملين في  
صناعات النسيج والأحذية.

وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا برنامجه للتعاون التقني في مجالات رئيسية، من  
بينها تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
وحقوق المحتجزين.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-01550(A)



\* 1 8 0 1 5 5 0 \*

## أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٢. ويوجز دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإنجازاتها في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويستكمل تقرير الأمين العام إلى الدورة السادسة والثلاثين للمجلس بشأن الموضوع نفسه (A/HRC/36/32).

٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، مضت المفوضية في تنفيذ مجموعة متنوعة من أنشطة التعاون التقني مع الجهاز القضائي، والمجلس الأعلى للقضاء، واللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، ووزارة التنمية الريفية، وجهات حكومية أخرى، والمجتمع المدني، وشركاء آخرين. واستمرت في رصد بيئة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المشاركة والتجمع السلمي، والمحاكمات، وأماكن الاحتجاز.

٣ - واستمرت المفوضية أيضاً في العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة في كمبوديا لدعم تعميم مراعاة حقوق الإنسان من خلال قيادة الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان التابع لفريق الأمم المتحدة القطري، ودعم إدراج حقوق الإنسان في التقييم القطري المشترك في إطار التحضير لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقبل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، ومساعدة الأمم المتحدة على تقييم التقدم الذي تحقق في ميدان حقوق الإنسان في كمبوديا ودعم النهوض بهذه الحقوق.

## ثانياً - حماية الحيز الديمقراطي والمدني

٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار تصاعد التوترات السياسية وتقليص الحيز المدني. وفي تموز/يوليه، أدخل البرلمان تعديلات أخرى على قانون الأحزاب السياسية بما يجيز، في جملة أمور، تعليق عمل الأحزاب السياسية على أسس شتى.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر، اعتقل زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، كيم سوخا، بتهمة تتعلق بالخيانة في إطار تعليقات له في أستراليا عام ٢٠١٣ بشأن استراتيجيته السياسية لمنازلة الحكومة. وقرر البرلمان أن الجريمة المزعومة ارتكبت في حالة تلبس، الأمر الذي مكّن من السير في القضية دون الحاجة إلى رفع الحصانة البرلمانية عنه. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن بالغ قلقه إزاء اعتقال السيد سوخا، ملاحظاً أنه نُفذ فيما يبدو دون احترام الضمانات الإجرائية الواجبة، بما في ذلك حصانة السيد سوخا البرلمانية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب الدعوى التي أقامها وزير الداخلية، أمرت المحكمة العليا بحل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، ومنعت ١١٨ عضواً من كبار أعضاء الحزب، من بينهم جميع البرلمانيين، من الحياة السياسية خمس سنوات.

٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أدخل البرلمان تعديلات تشريعية بما يستحدث منهجية إعادة توزيع مقاعد حزب منحلّ فيما بين الأحزاب الأخرى على الصعيد الوطني والمحلي. فعلى الصعيد الوطني، سمح حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بنقل مقاعده إلى الحزب الشعبي الكمبودي الحاكم ولأحزاب معارضة لم تفز بأي مقاعد في انتخابات عام ٢٠١٣ الوطنية. وعلى الصعيد المحلي، انتقلت جميع البلديات التي كان يقودها حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي

إلى يد الحزب الشعبي الكمبودي. وفي أعقاب هذه التطورات، غادر البلد عدد كبير من أعضاء الحزب المنحل، بمن فيهم أكثر من نصف برلمانيه، في حين انضم آخرون إلى الحزب الحاكم. وأبلغ بعض الأعضاء السابقين في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي مفوضية حقوق الإنسان بأن الشرطة ترهبهم، علماً بأن بعضهم هُددوا بالاعتقال.

٧- واتهمت الحكومة جهات فاعلة شتى من المجتمع المدني، من بينها وسائط إعلام، بتدبير "ثورة ملونة"، وقُلّصت أنشطتها بناء على ذلك. ففي آب/أغسطس على سبيل المثال، ألغت تراخيص محطات إذاعية مستقلة، كان معظمها ييثر برامج "صوت الديمقراطية" و"إذاعة آسيا الحرة" و"صوت أمريكا". وأدى فرض ضرائب بلغ مجموعها ٦,٣ ملايين دولار على "كمبوديا ديلي" (Cambodia Daily) - وهي صحيفة يومية بالإنكليزية كثيراً ما تنتقد الحكومة - إلى إغلاقها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل صحفيان كانا يعملان سابقاً في إذاعة آسيا الحرة، واتهما بالتجسس، وهما معرضان للسجن لفترة تتراوح بين ٧ سنوات و ١٥ سنة إن أدينا.

٨- ويضاف إلى ذلك أن الحكومة أمرت بإغلاق مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في كمبوديا زاعمة أن بعض مواد المعهد التدريبية كشفت أنه كان يتآمر مع حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي لضمان فوزه في انتخابات عام ٢٠١٨. وفي أيلول/سبتمبر، علقت الحكومة لمدة ٣٠ يوماً عمل منظمة "الإنصاف في كمبوديا"، وهي منظمة تُعنى بحقوق الأرض. ولم توضح السلطات ما إذا كان في وسع المنظمة أن تستأنف أنشطتها عند انتهاء مدة التعليق. وفي أيلول/سبتمبر أيضاً، ألغت وزارة الداخلية تسجيل منظمة "الطبيعة الأم" غير الحكومية المعنية بالبيئة، واحتُجز منذئذ عضوان من أعضائها قبل المحاكمة بتهم تتعلق بمحاولات تصوير بالفيديو لأنشطة مشبوهة لجرف الرمال خارج نطاق القانون.

٩- وبوجه أعم، اقترنت التعليمات الإدارية التي أصدرتها وزارة الداخلية والتي تأمر المنظمات غير الحكومية بإخطار السلطات المحلية بجميع أنشطتها قبل ثلاثة أيام بزيادة حضور الشرطة، بما فيها الشرطة السرية، قبل الأنشطة أو المناسبات وخلالها. وتلقت المفوضية عدداً أكبر من التقارير عن حالات تهريب منظمات المجتمع المدني وما نجم عن ذلك من بث الذعر بين موظفيها.

١٠- وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قال نائب المتحدث باسم الأمين العام إن القلق يساور الأمين العام إزاء استمرار تضيق الحيز الديمقراطي للأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني قبل الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في عام ٢٠١٨، وإن الحوار الديمقراطي بين جميع أصحاب المصلحة أمر أساسي لمجتمع يتعزز فيه السلم والاستقرار في كمبوديا<sup>(١)</sup>.

١١- ونظمت المفوضية حلقات عمل للتوعية والتدريب لمساعدة المجتمع المدني على العمل من أجل احترام حرية التجمع السلمي. وواصلت نشر قانون المظاهرات السلمية لعام ٢٠٠٩ ودليل تنفيذه. وأدارت ثلاث حلقات عمل تدريبية عن القانون المذكور حضرها ١١٤ شخصاً من المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والنشطاء المعنيين بقضايا الأرض والنقاييين من مقاطعات باتنسي، وكونغ، وكامبوت، وكيب. ودعا شركاء المفوضية إلى تقديم دورات متخصصة في إطار دورات تدريبية أوسع نطاقاً، مثلاً عن أحكام قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وقانون المظاهرات السلمية، وكذلك عن رصد حقوق الإنسان، بلغ عدد الجهات الفاعلة من المجتمع المدني المشاركة فيها ١٢١ جهة.

(١) انظر - [www.voacambodia.com/a/un-secretary-general-concerned-by-deteriorating-democratic-space-4168302.html](http://www.voacambodia.com/a/un-secretary-general-concerned-by-deteriorating-democratic-space-4168302.html)

١٢- وواصلت المفوضية تقديم المساعدة على تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني الكمبودية في ميدان حقوق الإنسان لرصد التقدم المحرز فيه. وقدمت دورتين تدريبيتين بشأن منهجية رصد حقوق الإنسان، وتقصي الحقائق والإبلاغ، والأمن والحماية لـ ٧٧ عاملاً في مضمار حقوق الإنسان من مقاطعات بنوم بنه، وكاندال، وكامبونج سبو، وتاكيو، وبرياه فيهيبار، وكامبونج ثوم، وبانتياي ميانشي، وأودور ميانشي، وكامبونج شام، وسيم رياب. وأعرب المشاركون عن تقديرهم لأهمية التدريب لأعمالهم اليومية، وبالأخص أهمية التحقق من المعلومات وتحليل الوقائع والتوثيق الممنهج وإدراك المخاطر.

١٣- واستمرت المفوضية في رصد التجمعات العامة. ففي تموز/يوليه على سبيل المثال، رصدت تجمع حوالي ٣٠ من الناشطين في مجال حقوق الإنسان الذين اجتمعوا أمام محكمة بنوم بنه المحلية لدعم تيب فاني، الناشطة في مجال حقوق الأرض، عند نظر المحكمة في إحدى الدعاوى المقامة ضدها. ورصدت المفوضية أيضاً التجمع المجهّز الذي خطط حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي لتنظيمه في أيلول/سبتمبر إحياء لذكرى ضحايا هجوم عام ١٩٩٧ الذي تم بقنابل يدوية. وراقبت كذلك تجمعاً لنحو ٢٠٠ برلماني ومؤيد، للدعوة إلى إطلاق سراح السيد سوخا الذي كانت جلسة الاستماع الممهدة لمحاكمته تنعقد في محكمة الاستئناف.

١٤- واضطلعت المفوضية بخمس بعثات ميدانية إلى مجموعة مختارة من المجتمعات المحلية الإثنية الفيتنامية في بلدية بنوم بنه ومقاطعات كاندال، وكومبونج شهنانغ، وسيم رياب، وكومبونج ثوم للوقوف على التحديات التي تعترضها بشأن وضعها القانوني، وإمكانية الالتحاق بالمدارس والحصول على الخدمات الأساسية الأخرى، والتميز.

## ثالثاً- تعزيز سيادة القانون

١٥- واصلت المفوضية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير دعمها لعملية الإصلاح القانوني والقضائي الرامية إلى ترسيخ سيادة القانون، وعملها مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والقضاة والمدعين العامين والمحامين.

١٦- وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمات المجتمع المدني، شاركت المفوضية في العملية التشاورية لصياغة قانون الحصول على المعلومات، التي قادتها وزارة الإعلام منذ عام ٢٠١٤. وشاركت المفوضية في ثلاث دورات للفريق العامل التقني مقدّمة تعليقات قانونية بشأن مشروع النص، وساهمت في مواءمة النص بشكل أوثق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير.

١٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلعت المفوضية وزارة التنمية الريفية ووزارة الداخلية وإدارة الأراضي والتخطيط الحضري والبناء على مشروع ورقة مناقشة حول الإصلاح المحتمل لعملية تمليك الأراضي المشتركة للشعوب الأصلية. وأعدت المفوضية الوثيقة في سياق التنقيح المحتمل لقانون الأراضي لعام ٢٠٠١. وتتضمن الورقة تحليلاً للمعايير والإجراءات الوطنية الحالية، واقتراحات لتبسيط العملية لجعلها أسرع وأيسر من حيث التكلفة للشعوب الأصلية. ونوقش مشروع الورقة مع الوزارات المعنية على المستوى التقني وكذلك مع المنظمات غير الحكومية المعنية قبل وضعه في صيغته النهائية وعرضه رسمياً على حكومة كمبوديا في عام ٢٠١٨.

١٨- وفي كانون الأول/ديسمبر، نظمت المفوضية والاتحاد الدولي لنقابات العمال ندوة قانونية في بنوم بنه، جمعت نحو ٨٠ مشاركاً يمثلون حكومة كمبوديا، ومنظمة العمل الدولية، ونقابات عمال محلية، واتحادات دولية لنقابات العمال، وشركات خاصة، وسفارات لاستعراض التقدم الذي تحقّق في مسائل تتصل بالتفاوض بشأن الحد الأدنى للأجور وتثبيته، وتسجيل نقابات العمال، والمفاوضة الجماعية، وتسوية المنازعات. وكان الغرض من الندوة التشجيع على اتفاق بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن التدابير القانونية الفعالة التي تتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمعايير والتوصيات الأخرى في ميدان حقوق الإنسان.

١٩- وواصلت المفوضية أداء دور الشريك - الميسر المانح للفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي الذي شاركت وزارة العدل في رئاسته. وفي آب/أغسطس، في إطار الأنشطة المقررة التي تُرصد باستخدام مؤشرات الفريق العامل التقني المتعلقة بالرصد المشترك، نظمت المفوضية ووزارة العدل، بالتعاون مع نقابة المحامين بمملكة كمبوديا وشبكة جنوب شرق آسيا للمعونة القانونية، حلقة عمل عن أفضل الممارسات الإقليمية في مجال وضع سياسات المعونة القانونية. وساعدت حلقة العمل على تحديد بعض المعايير الأساسية التي ينبغي إدراجها في سياسة المعونة القانونية المقرر صياغتها في عام ٢٠١٨ للمساعدة على ضمان تقديم هذه المعونة بصورة منهجية إلى جميع من يحتاجون إليها.

٢٠- ولتلبية الاحتياجات الفورية للمعونة القانونية، وقّرت المفوضية منحاً لمنظمات غير حكومية لكي تقدم هذه المعونة إلى من رفعوا دعاوى ترتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما حقوق الأرض والسكن، ولكي تساعد السجناء على الحصول على حكم نهائي في ١٥٢ دعوى استئناف ذات أولوية.

٢١- وفي إطار البرنامج الخاص بإثبات الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، نظمت المفوضية، بالاشتراك مع نقابة المحامين في مملكة كمبوديا، سلسلة الحوارات القانونية لعام ٢٠١٧. وركز اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر، الذي شهد أعلى نسبة حضور للمحامين الوطنيين في مجمل السلسلة، على رسم استراتيجية دفاع وتمثيل الأطراف المدنية بفعالية.

٢٢- ورصدت المفوضية الإجراءات القضائية في أكثر من اثنتي عشرة قضية، محدّدة الثغرات في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تستوجب المزيد من المساعدة التقنية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المحاكمة العادلة. ورصدت المفوضية على وجه التحديد حالات إفلات من العقاب سابقة وحالية، لم يُقبض فيها على الجناة المزعومين أو لم يحاكموا. ويسهم هذا الوضع في فقدان الثقة في نظام العدالة، كما قوّض سلطة المحاكم في حالات الجرائم التي يُزعم أن السلطات المحلية ارتكبتها.

٢٣- ويظل الإفلات من العقاب عن حالات عدالة الغوغاء يبعث على القلق. وعادة ما يكون عنف الغوغاء الممارس على اللصوص المزعومين رد فعل فورياً على حادث سرقة، وتكفي اتهامات بسيطة لتحريض حشد من الناس على العنف المؤدّي إلى الوفاة، دون رد فعل يُذكر من الشرطة أو دون رد أصلاً. وقلّما تُجرى تحقيقات عقب هذه الحوادث، وغالباً ما تغلق ملفات القضايا لاعتبار أن الجريمة الأولية قد بُتّ فيها.

٢٤- وواصلت المفوضية أيضاً الاهتمام بحالات قتل أشخاص متهمين بممارسة السحر. وأفيد بأن أعمال القتل المتصلة بالسحر كانت شائعة قبل الستينات، ومؤخراً في الثمانينات والتسعينات.

وقد انخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها المرتبطة بالسحر في عام ٢٠١٧، لكنه لا يزال يثير قلقاً خاصاً في بعض المناطق النائية من البلد. وترغب الشرطة عموماً في التحقيق في هذه الحالات، لكن نادراً ما يُقبض على الجناة المزعومين لأن الشرطة تفتقر إلى الموارد وتحشى انتقام السكان المحليين. وسبق للشرطة والسلطات المحلية أن بحثت مع المفوضية في حالات عدة إمكان دعم التوعية بشأن ادعاءات السحر ومنع عنف الغوغاء، وهي أمور ستتابعها المفوضية مع وزارة الداخلية.

٢٥- وفي إطار تنفيذ توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل بشأن إصلاح قطاع القضاء<sup>(٢)</sup>، نظمت المفوضية سلسلة من الاجتماعات مع المجلس الأعلى للقضاء جمعت بين القضاة والمدعين العامين ورؤساء الأمانات الإدارية لبحث التنسيق بين مهامهم الإدارية والقضائية، خاصة في سياق قانون تنظيم المحاكم. وقدم ممثلو المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل أثناء الاجتماعات توجيهات وأجوبة عن بعض المشاكل.

٢٦- وواصلت المفوضية دعم تحسين إدارة القضايا والحصول على معلومات المحاكم عن طريق توسيع قاعدة بيانات القضايا الجنائية في ست محاكم ابتدائية، وإدارة حلقيّ عمل عن تسجيل القضايا عُقدتا في سيهانوكفيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس وفي بنوم بنه في تشرين الثاني/نوفمبر. ودعمت المفوضية إدراج وحدة جديدة للإبلاغ عن حالات العنف المسلط على المرأة في إطار تحديث قاعدة البيانات. ويزيد تسجيل الحالات في الاثنتي عشرة محكمة التي توجد فيها قاعدة البيانات، رغم استمرار التحديات بشأن التأكد من أن تسجيلها يجري في الوقت المناسب.

٢٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظمت المفوضية، بالتعاون مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، حلقة عمل تدريبية إقليمية للقضاة في مقاطعة برياه فيهياري عن متابعة الاستمارة الجديدة للاحتجاز السابق للمحاكمة. وركزت حلقة العمل على أهمية توفير الاستدلال القانوني عند البت في حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة تماشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة التي أصدرتها وزارة العدل في عام ٢٠١٤. وستستمر حلقات العمل الإقليمية في عام ٢٠١٨ لتشمل المزيد من المحاكم.

## رابعاً- دعم إصلاح السجون

٢٨- مددت الإدارة العامة للسجون الترخيص الذي يسمح للمفوضية بزيارة السجون في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر. غير أنها أبقّت على حظر المقابلات السرية مع المحتجزين الذي سنّته في عام ٢٠١٦. ومن الضروري لضمان جودة تفاعل المفوضية وسلامته أن تكون هذه المقابلات سرية تماماً.

٢٩- وأجرت المفوضية تسع زيارات إلى ستة سجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت بعدها توصيات إلى مديري السجون المعنيين وأثارت مسائل مشتركة بين سجون عدة مع وزارة الداخلية والإدارة العامة للسجون. وعملت المفوضية بشكل وثيق مع موظفي السجلات لتحديد القضايا ذات الأولوية من أجل الإفراج عن المعنيين بها.

(٢) انظر A/HRC/26/16، الفقرات ١١٨-٢٤ و ١١٨-٧٩ و ١١٨-٨١ و ١١٨-٩٠.

٣٠- وأدت "حملة لستة أشهر لمكافحة المخدرات غير المشروعة"، أطلقت في كانون الثاني/يناير ووجدت في حزيران/يونيه، إلى زيادة حادة في عدد السجناء<sup>(٣)</sup>. ففي نظام يعاني أصلاً من الاكتظاظ، فرض ذلك مزيداً من الضغط على مرافق الاحتجاز وأثر تأثيراً بالغاً في ظروف معيشة السجناء وصحتهم، وكذلك في بيئة عمل موظفي السجون. ولا يزال عدد المحتجزين الذين لم تصدر أحكام نافذة في حقهم مرتفعاً جداً، إذ لا يوجد - حتى كانون الأول/ديسمبر - سوى ٢٥ في المائة من السجناء يقضون حكماً نهائياً.

٣١- وفي آب/أغسطس، صدر مرسوم ملكي ألغى المرسوم الفرعي المتعلق بإنشاء الآلية الوقائية الوطنية المنشأة بمقتضى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وينطوي ذلك على إعادة هيكلة الآلية، بيد أن التنفيذ ينتظر المزيد من التشريعات الثانوية. ولا تزال هناك شواغل بشأن الاستقلال الوظيفي للآلية من حيث إطارها القانوني، واختيار أعضائها، ودورها وواجباتها، وتمويلها.

٣٢- وعقدت المفوضية جلستي إحاطة في مجال حقوق الإنسان لأكثر من ١٠٠ عنصر من عناصر الشرطة والدرك المحليين في مقاطعة كراتي في تموز/يوليه ومقاطعة تبونغ خوم في أيلول/سبتمبر. وركزت الجلستان على منع التعذيب، والحقوق عند الاعتقال، واستخدام موظفي إنفاذ القانون للقوة. وأتاحتا فرصة للضباط المحليين لمحاورة المدعي العام.

٣٣- وواصلت المفوضية تعاونها مع مدرّبين تابعين للمديرية العامة للسجون ومركز التدريب المهني لمسؤولي السجون التابع لأكاديمية شرطة كمبوديا من أجل تحسين تدريب موظفي السجون. وشاركت في هذا الصدد في تنظيم زيارتين دراسيتين مشتركتين لسجنين في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر لأربعة وتسعين متدرباً من موظفي السجون ومدرّبيهم البالغ عددهم ٢٠ شخصاً، الأمر الذي مكّنهم من وضع ما تعلموه في سياق بيئة السجن الواقعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت المفوضية محاضرات عن منع التعذيب والنهج القائمة على حقوق الإنسان في إدارة السجون على ٤٧ موظفاً جديداً. وتعاونت أيضاً مع المدرّبين على مراجعة محتوى حقوق الإنسان في مناهجهم قبل تجميع الوحدات المختارة للطباعة والنشر.

٣٤- ولتمكين السجناء المرضى من الحصول على الرعاية الطبية دون قيود في المستشفيات خارج أماكن الاحتجاز، واصلت المفوضية العمل مع السلطات الوطنية والمحلية المعنية بالصحة وبالسجون على تركيب أجهزة أمنية في غرفة في المستشفى المركزي بمقاطعة تبونغ خوم.

٣٥- ودعت المفوضية، بمعية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى استكمال التشريع الثانوي الذي طال انتظاره والمعني بالمعايير الدنيا لبناء السجون وترميمها والذي ينص عليه قانون السجون لعام ٢٠١١. وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تابعت المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر مع الإدارة العامة للسجون آخر مشروع للتشريع، والمبادئ التوجيهية التقنية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمتعلقة بتخطيط السجون.

(٣) زاد مجموع عدد السجناء بحوالي ٣٠ في المائة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣٦- ودعمت المفوضية إضافة إلى ذلك اجتماعين لمسؤولي الشرطة والمحاكم والسجون المحليين في بابلين في تموز/يوليه وفي كامبونج سبو في تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحلول الممكنة لمشكلة تحسين إقامة العدل على الصعيد المحلي. ونجحت في دعوة السلطات المحلية والوطنية إلى الإفراج عن ١٠ أشخاص كانوا محتجزين مدة مفرطة في الطول.

## خامساً- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٧- استمر النمو الاقتصادي المرتفع الذي بلغ نحو ٧ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير<sup>(٤)</sup>، واستمر أيضاً انخفاض الفقر، رغم أن زهاء ثلث السكان لا يزالون يعيشون قريباً من خط الفقر ومخاطر الانزلاق إلى الفقر من جديد. وبالتالي، فمن المهم أن يقرن النمو الاقتصادي بسياسات قائمة على الحقوق بحيث يثمر نتائج مستدامة في مجال التنمية البشرية. وترحب المفوضية بالخطوات الإيجابية التي حطتها الحكومة في هذا المضمار، مثل اعتماد خطة العمل الرامية إلى منع العنف بالأطفال ومواجهته للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، والسياسة الوطنية للشيخوخة للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠. أضف إلى ذلك تحسين الحكومة نظام الحماية الاجتماعية لعمال القطاع غير الرسمي. واستحدثت أيضاً نظاماً للدفعات الإجمالية للعاملات الحوامل، وأعلنت عن خطط لزيادة الحد الأدنى لأجور عمال صناعات النسيج والأحذية بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٨. وعلقت الحكومة أيضاً صياغة مشروع قانون مثير للجدل بشأن تسوية نزاعات العمل.

٣٨- وواصلت المفوضية، من خلال برنامجها الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العمل المتعلق بقضايا الحق في السكن اللائق وفي مستوى معيشي مناسب، والمساعدة على منع حالات الإخلاء القسري، وتعزيز ضمان حياة الأراضى وفهم أفضل لدور الأعمال التجارية في احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك إزاء المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

٣٩- واستمرت المفوضية في مساعدة الخاضعين لإعادة التوطين نتيجة تهينة الأراضى للمباني والمزارع الجديدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، نظمت المفوضية، بالشراكة مع سلطات المقاطعات ومنظمات غير حكومية محلية، حلقتي عمل في سيهانوكفيل وكامبوت، عن حقوق الأرض والسكن، ركزت على الإخلاء القسري وإجراءات إعادة التوطين وعلى مسؤوليات المؤسسات التجارية في هذا السياق.

٤٠- وفي إطار عملية إعادة التوطين أو توفير الأراضى للفقراء غير الملاك والمحاربين القدامى، دأبت الحكومة على إصدار امتيازات الأراضى للأغراض الاجتماعية لفائدة الخاضعين لإعادة التوطين من الأفراد والأسر. وفي كانون الأول/ديسمبر، استكملت المفوضية دراسة تقييم أثر هذه الامتيازات على سبل العيش في الأرياف، لنشرها في عام ٢٠١٨. ومن شأن الدراسة أن تمثل أساساً لدعوة السلطات الوطنية والمحلية المعنية إلى تحسين ما هو قائم من امتيازات الأراضى للأغراض الاجتماعية قبل استحداث امتيازات جديدة.

٤١- وواصلت المفوضية العمل مع وزارة إدارة الأراضى والتخطيط الحضري والبناء، ووزارة التنمية الريفية، ووزارة الداخلية، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني على دعم جهود الشعوب الأصلية للحصول على سندات الملكية الجماعية للأراضى، وتقديم المعونة القانونية للمجتمعات المحلية التي تعرضت لحقوقها في الأراضى لانتهاكات.

(٤) World Bank Group, *Cambodia Climbing up the Manufacturing Value Chains*, Cambodia Economic Update, October 2017, p. 7



٤٢- وفي آب/أغسطس، دعمت المفوضية مجتمعاً محلياً من الشعوب الأصلية في موندولكيري في اعتماد لائحته المحلية باعتبار ذلك خطوة أساسية في عملية الحصول على سندات الملكية الجماعية للأراضي. وحضر مناسبة للاحتفال رسمياً باعتماد هذه اللائحة أكثر من ١٠٠ مشارك وترأسها محافظ المقاطعة. وتعاونت المفوضية تعاوناً مثمراً مع وزارة التنمية الريفية والسلطات المحلية في كوه كونغ من أجل إصدار وثائق تسجيل الهوية الخاصة بالشعوب الأصلية لأربعة مجتمعات محلية في تشرين الأول/أكتوبر في أرغ فالي، وهو موقع عدد من المنازعات البارزة على الأراضي في السنوات الأخيرة. وسُجلت هذه التجربة بالفيديو لإصدار شريط مرئي للمساعدة على إعلام مجتمعات محلية أخرى بعملية سندات الملكية الجماعية للأراضي وبكيفية استعمالها والاستفادة منها. وصدر الشريط في كانون الأول/ديسمبر.

٤٣- ويضاف إلى ذلك أن المفوضية نظمت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر حلقتين دراسيتين إقليميتين عن عملية الحصول على سندات الملكية الجماعية للأراضي، لصالح ١٤٠ ممثلاً للسلطات المحلية و ٢٠ ممثلاً للشعوب الأصلية. وفي آب/أغسطس، نظمت حلقة عمل تدريبية بشأن المعايير الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية لنحو ٣٥ ممثلاً لشعب الشورنغ الأصلي من مقاطعة بورسات.

٤٤- وما برحت المفوضية تعمل أيضاً على مساعدة الحكومة والمؤسسات التجارية على توفير سبل الانتصاف الملائمة للتظلم من انتهاك الحقوق المتعلقة بالأراضي والإسكان وتجاوزها. وفي آب/أغسطس، اشتركت المفوضية مع المنظمة غير الحكومية "مجموعة الوساطة المستقلة" في تقديم الدعم التقني لمجتمعات البونونغ الأصلية من قرية بوسرا، بمقاطعة موندولكيري، التي تضررت من امتياز اقتصادي على الأرض في الفترة السابقة على الوساطة في تسوية النزاع التي قبلتها الشركة. وشمل الدعم التدريب على الحقوق القانونية في الأرض، وقواعد الوساطة، ومهارات التمثيل، ومهارات التفاوض، والموازنة بين الخيارات.

٤٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت المفوضية والمنظمة غير الحكومية "مركز التحقيق القانوني المجتمعي" عملية "مائدة السلام" لفائدة مجتمع الرونتا إيك المحلي في مقاطعة سيام رباب الذي كان في نزاع مع "هيئة حماية حديقة أنغكور الأثرية ومنطقة سيام رباب وإدارتهما" (Apsara) المسؤولة عن حماية منطقة أنغكور وإدارتها، بخصوص قضايا تتعلق بالأراضي.

٤٦- وواصلت المفوضية تعزيز نشر معلومات عامة عن الامتيازات الاقتصادية والامتيازات الأخرى المتعلقة بالأراضي من خلال الدعم التقني والمالي للموقع الشبكي لمنظمة "المعلومات المجانية والتنمية - كمبوديا" (Open Development Cambodia). وساعد هذا الدعم على تنقيح وتحديث قاعدة البيانات عن ملامح وخرائط الامتيازات الاقتصادية على الأراضي على موقع المصدر المفتوح، بما في ذلك المعلومات عن الامتيازات الملغية والمقلصة. وسوف تستخدم هذه الأداة أساساً للدعوة من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية المتضررة إلى المطالبة بأراضيها. ودعمت المفوضية أيضاً منظمة "المعلومات المجانية والتنمية - كمبوديا" في تصميم خريطة تفاعلية لما هو قائم من امتيازات على الأراضي للأغراض الاجتماعية، والتحقق من صحتها واستهلال العمل بها.

٤٧- وواصلت المفوضية توسيع نطاق تركيزها في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إذ إنها تعمل مباشرة مع السلطات الوطنية ودون الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومثلي

المجتمعات المحلية، والعناصر الفاعلة في مجال الأعمال التجارية، من أجل رفع مستوى فهمها للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتطبيقها في كمبوديا. وفي إطار شراكة مع المنبر الكمبودي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومنتدى المنظمات غير الحكومية المعني بكمبوديا، والجمعية الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية، نظمت المفوضية وقدمت خمس دورات تدريبية ومناقشات بين الأقران من شركات خاصة بشأن اعتماد وتنفيذ سياسات بذل العناية الواجبة في كمبوديا، حضرها أكثر من ١٢٠ ممثلاً لمؤسسات تجارية خاصة، والسلطات المحلية، ومدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء في المجتمعات المحلية. زد على ذلك أن المفوضية بثت ستة برامج إذاعية حوارية تفاعلية على الهواء بشأن مواضيع ذات صلة، استضافت مجموعة متنوعة من المتحدثين، من جمعيات أهلية، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، والحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات تجارية، وخبراء. بيد أن البرامج الحوارية الإذاعية مُنعت نظراً لأن ترخيص بث المحطة الإذاعية الشريكة قد ألغي. وحتى إيجاد مراحل جديدة، لم يتواصل البرنامج الإذاعي إلا على الإنترنت، الأمر الذي قلّص عدد المستمعين بعدد من يمكنهم النفاذ إلى الإنترنت.

٤٨ - وسجلت المفوضية الأثر السلبي لعملية منح سندات ملكية الأراضي على مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تدعي أنها فقدت أراض بسبب نزاعات عليها أو التنفيذ غير المتسق للسياسات الحكومية. وتلقت المفوضية التماسات من أفراد وجماعات يطلبون تدخلها ومشورتها القانونية بشأن منازعاتهم وشواغلهم. وأجرت زيارات ميدانية للتحقق من الوقائع، وتواصلت مع السلطات المعنية، ويسرت الحوار فيما بين الأطراف، ورصدت عمل آليات تسوية المنازعات، وقدمت المشورة القانونية والإجرائية للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم هذه المجتمعات.

## سادساً - دعم المشاركة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٤٩ - ساعدت المفوضية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا على الإعداد لزيارة طلبت المقررة الخاصة القيام بها في كانون الأول/ديسمبر. ولما لم ترد الحكومة، طلبت المقررة الخاصة لاحقاً أن تقوم بها في آذار/مارس ٢٠١٨.

٥٠ - ولم تقدّم الحكومة حتى الآن التقارير المتأخرة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ولم ترد أيضاً على قائمة المسائل التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب. وواصلت المفوضية دعمها التقني للجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ومجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة الداخلية، والمجلس الوطني الكمبودي المعني بالأطفال، من أجل رصد التقدم الذي تحقق في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقدمت المساعدة أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني بشأن التعامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٥١ - ونظمت المفوضية في هذا الصدد، بدعم من برنامج المفوضية لبناء قدرات هيئات المعاهدات، دورتين تدريبيتين مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، بمشاركة ممثلين للوزارات ومؤسسات أخرى مسؤولة عن تنفيذ توصيات هيئة المعاهدات، لزيادة قدرة المسؤولين المعنيين على صياغة التقارير لهيئات المعاهدات. وللاستمرار في الارتقاء بمستوى تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد المحلي، دعمت المفوضية التدريب الذي قدمه مجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة لموظفيه المحليين في مقاطعة كوه كونغ في تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٢- وفي أواخر حزيران/يونيه، شاركت المفوضية في تنظيم حلقة عمل مع العديد من منظمات المجتمع المدني واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان لمتابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل<sup>(٥)</sup>. وقَّيم المشاركون مدى تنفيذ جميع التوصيات، مع تسليطهم الضوء على التقدم المحرز، وتحديد التوصيات التي تستلزم اتخاذ تدابير إضافية أو إجراءات. وساعد هذا الحدث منظمات المجتمع المدني على تحديد مجالات أو توصيات معينة وترتيب أولوياتها، بوصفها أساس تقاريرها قبل الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بكمبوديا الذي سوف يعقد في عام ٢٠١٩.

## سابعاً- تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٥٣- يعتبر تنسيق الأنشطة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة من المسؤوليات الرئيسية للمفوضية. ولا تزال المفوضية ترأس الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان الذي أنشئ في عام ٢٠١٤ ويتكون من ١٤ عضواً ينتمون إلى فريق الأمم المتحدة القطري ويجتمعون شهرياً لاستعراض الشواغل المستجدة المتعلقة بحقوق الإنسان وتسهيل المبادرات المشتركة بين الوكالات لتبديدها، ونشر معلومات عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتلبية طلبات المساهمة المقدمة من المبادرات الإقليمية والعالمية في ميدان حقوق الإنسان.

٥٤- وعقب المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٥ بشأن الأشخاص المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، واصل الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان تنسيق الزيارات المشتركة بين الوكالات إلى المركز الرئيسي للشؤون الاجتماعية في بنوم بنه، الذي يشار إليه على أنه مركز لتقديم الخدمات. ويظل الاكتظاظ في هذا المركز شديداً مع استمرار حملة مكافحة المخدرات. وعقد الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان اجتماعات مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدامى وإعادة تأهيل الشباب لتشجيع استئناف عمل الفريق العامل التقني من أجل تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في مؤتمر عام ٢٠١٥<sup>(٦)</sup>. ومع اعتزام افتتاح مركز جديد لإعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي لذوي الإعاقات العقلية في مقاطعة كاندال في عام ٢٠١٨، شدد الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان على أهمية وضع المركز تحت إدارة الوزارة المعنية، وهي وزارة الصحة، وضمان ألا يصبح - بحكم الواقع - مكاناً للاحتجاز.

٥٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت المفوضية في صياغة التقييم القطري المشترك وفي عملية فريق الأمم المتحدة القطري في تشرين الأول/أكتوبر لتصور حالة التنمية في البلد في عام ٢٠٣٠ والنظر في دور الأمم المتحدة في كمبوديا في ضوء تلك الرؤية. وشجعت المفوضية على إدراج حقوق الإنسان وتوصيات آليات حقوق الإنسان في التقييم القطري المشترك.

(٥) هذا النشاط، الذي يقع خارج الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عنه في التقرير السابق للأمم المتحدة العام (A/HRC/36/32) لأنه جرى بعد وضع الصيغة النهائية لذلك التقرير.

(٦) أنشئ الفريق العامل التقني المعني بالأشخاص المرتبطة أوضاعهم بالشوارع في أعقاب مؤتمر عام ٢٠١٥، وترأسه وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدامى وإعادة تأهيل الشباب، ويهدف إلى الجمع بين السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الاجتماعي.